

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2014-09-02 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 7 رقم القصة: 1

ثمن إعلان أسماء المستحقين للسكن على مستوى مناطق المملكة.. برئاسة سمو ولي ولي العهد:

# مجلس الوزراء يثمن رصد تجاوزات الملكيات العقارية ومعالجتها قضاءً وفق التوجيهات الكريمة



## جدة - واس

الإغاثية إلى قطاع غزة والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني الذي عانى من جرائم الحرب الإسرائيلية.

كما أكد مجلس الوزراء على ما تضمنته البيان الختامي لأعمال الدورة 132 لأصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون دول الخليج العربية، وما اشتمل عليه من مواقف ثابتة لدول المجلس تجاه عدد من القضايا السياسية إقليمياً ودولياً، وتأكيد على مسيرة العمل الخليجي المشترك.

ويشّين معاليه أنّ مجلس الوزراء قدّم ما عبّر عنه التقرير الدولي الصادر عن مجلس الأجنحة العالية للتناقصية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) بشأن المدينة المنورة، وما أدقّ عليه من أنّ المدينة المنورة مثال فريد على تناقصية المدن العالمية بصفتها تعكس مركزاً تاريخياً للتتوير الروحي والفكري وما يبنه من أنّ تناقصية المدينة المنورة وفقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين في نموها وتطويرها لا توجد مدينة في العالم تستطيع أن تحتل هذه المكانة في عالم حديث مترابط في ظل اقتصاد المعرفة في القرن الواحد والعشرين.

ونوه المجلس بافتتاح المحاكم المتخصصة للتفتّذ والأحوال الشخصية والإجراءات المتخذة لتسريع البت في القضايا، ومن ذلك تسهيل إجراءات قضايا الأسرة ودعمها بمراكز الصلح، ولتمن المجلس رصد تجاوزات للمكيات العقارية ومعالجتها قضاءً وفق التوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-

كما ثنّن المجلس إعلان أسماء المستحقين للسكن على مستوى مناطق المملكة وفقاً لتنظيم الدعم السكني.

وهنأ مجلس الوزراء أبناء المملكة من الطلاب والطالبات في جميع مراحل التعليم بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، سائلاً الله تعال أن يوفّقهم في تحصيلهم العلمي، وأن يوفّق جميع القائمين على التعليم في إنجاز هذه المهمة الجليلة، وتيسلح أبناء المملكة بأسباب لمعرفة والمهارات التي تؤهلهم بمشيئة الله للمزيد من النجاح في ميادين التربية والعلم والمعرفة.

وأفاد معالي الدكتور بندر بن محمد حجان، أنّه بناءً على التوجيه السامي الكريم اطّلع مجلس الوزراء خلال جلسته المتعددة بتاريخ 6 / 11 / 1435هـ على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطّلع

رأس صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود وفي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، لاستشبال والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الإثنين، في قصر السلام بجدة.

وفي بداية الجلسة، رحب سمو وفي العهد باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بحجاج بيت الله الحرام الذين بدأت أفواجهم تصل إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج، ونقل جميع توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو وفي العهد لجميع القطاعات الحكومية والأهلية لتوفير كل ما يحتاجه حجاج بيت الله الحرام منذ قدومهم حتى مغادرتهم بمشيئة الله أراضي المملكة بعد أداء مناسك الحج، مؤكّداً أنّ ما وفرته المملكة العربية السعودية من خدمات ومشروعات عملاقة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة وفي الحرمين الشريفين من توسعات تعزّت بها ولا تهدف من وراءها إلا رضى الله جلّ وعلا وخدمة الإسلام والمسلمين.

كما اطّلع مجلس الوزراء على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

وأوضح معالي وزير الحج ووزير الثقافة والإعلام والنيابة الدكتور بندر بن محمد حجان، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أنّ مجلس الوزراء، اطّلع بعد ذلك على جملة من التقارير حول تطوّر الأحداث في عدد من الدول العربية الشقيقة، ومستجدات الأوضاع على الساحة الدولية، مشدداً على الضامين التي اشتملت عليها كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى تسلمه -أيده الله- أوراقي اعتماد عدد من السفراء، وتحذيره -رعاه الله- من خطر الإرهاب وضرورة محاربه، ودعوته للجنّمع الدولي إلى التعاون لمكافحة الإرهاب، والتحذير من أنّ خطره يمتد إلى العالم أجمع إذا لم يتم القضاء عليه.

ورحب مجلس الوزراء باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأنهى العدوان الإسرائيلي على غزة، مشيداً بالدور الذي قامت به جمهورية مصر العربية ورعايتها للاتفاق، ومشدداً على أهمية الإسراع في إدخال المساعدات



والأجهزة والمعدات والمنتجات الخاضعة للرقابة من أجل التجارة البينية ومكافحة العمليات غير المشروعة.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تعيين الدكتور خالد بن محمد الفهيد (وكيل وزارة الزراعة لشؤون الزراعة للكلف) عضواً في مجلس إدارة صندوق التنمية الزراعية ممثلاً لوزارة الزراعة.

واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لوزارة الإسكان وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

هذا، واسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام المجلس الكريمين - أيده الله - ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

## المدينة المنورة مثال فريد على تنافسية المدن العالمية بصفقتها تمثل مركزاً تاريخياً للتبوير

## الموافقة على النظام الموحد بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

رقم ثم النسخة النهائية للوعدة، لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي الرئيس العام لرعاية الشباب - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الياباني بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين الرئاسة العامة لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية في اليابان في مجال الرياضة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية للوعدة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: بعد الاطلاع على العاملة المرفوعة من الرئاسة العامة للأرصاء وحماية البيئة،

أنشطتها على المواد الخاضعة للرقابة، ومساعدتها في الالتزام

ووافق مجلس الوزراء على النظام الموحد بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (العدل)، للتعهد من لدن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثالثة والثلاثين) التي عقدت في (الصحبر) في مملكة البحرين يوم 11 و 12 / 2 / 1434 هـ - وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح هذا النظام: 1 - التخصص التام من استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وإحلال البدائل الآمنة بما يتوافق مع المصالح الوطنية لدول المجلس.

2 - وضع وتنفيذ خطط وبرامج في دول المجلس لتأهيل القطاعات التي تعتمد

البدائل المناسبة. 3 - تسهيل تبادل المعلومات الخاصة بالتجارة وتداول المواد

والبيانات بين دول المجلس الخاصة بالتجارة وتداول المواد

على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى للجلس إلى ما يلي: أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ( 63 / 37 ) تاريخ 13 / 7 / 1435 هـ وافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني والوقاية المدنية بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووزارة الداخلية في المملكة المغربية، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1 / 5 / 1434 هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح هذه المذكرة: 1 - تبادل المعلومات حول تنظيم الجوانب الفنية والإدارية لأجهزة الدفاع المدني والوقاية المدنية في كلا البلدين.

2 - توفير التسهيلات اللازمة للعمالين في جهاز الدفاع المدني والوقاية المدنية لكل من الطرفين بحضور الدورات التدريبية النظرية والعملية التي يعقدتها الطرف الآخر.

3 - تشجيع إعداد برامج إعلامية وقائية مشتركة في مجال الدفاع المدني والوقاية المدنية. ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجورجي في شأن مشروع اتفاق تعاون في مجال الدفاع المدني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جورجيا، والتوقيع عليه، ومن